

الفتح المخصر

في شرح الألفية

جلال الدين أبي بكر السروطي

الجزء الأول

عنوان: حاشیه البهجه المرضیه فی شرح الالفیه
 همکار: ابن مالک، محمد بن عبد الله، ۶۰۰ - ۶۷۲ ق. الالفیه. شرح
 سیوطی، عبد الرحمن بن ابی بکر، ۸۴۹ - ۹۱۱ ق. البهجه المرضیه فی شرح الالفیه. شرح
 زبان اثر: فارسی
 موضوع: سیوطی، عبد الرحمن بن ابی بکر، ۸۴۹ - ۹۱۱ ق. البهجه المرضیه فی شرح الالفیه
 نقد و تفسیر ابن مالک، محمد بن عبد الله، ۶۰۰ - ۶۷۲ ق. الالفیه - نقد و تفسیر
 زبان هری نحو پدید آور: ابوطالب اصفهانی، - ق ۱۲۳۷ سایر رده بندی ها: ۳۶۵
 شماره کتابشناسی ملی: ۴۲۱۳

تعداد کپی: ۵۰۲۰۰۶۰۸۲۸

شماره کتاب: ۸۱۱۳۷۴ شماره نسخه: نسخه ۱ شماره جلد: ۱

البهجة المرضية

في شرح الالفية

نام کتاب: البهجة المرضية في شرح الالفية (۱)
 المؤلف: جلال الدين ابی بکر السیوطی
 اعداد و تحقیق: الشيخ محمد الصالحی الاندیمشکی
 مقدمه: الاساذ ابو القاسم علی دوست
 تدوین و نظارت بر چاپ: روح الله گرای
 طبع و نشر: ذوی القربی
 الطبعة: الاولى للناس (المنقحة)
 المطبوع: ۲۰۰۰ دوره
 تاریخ النشر: ۱۳۹۴ ه. ش
 السعر الدورة: تومان
 شابک: ۹۷۸-۹۶۴-۵۱۸-۵۷۶-۱

مركز التوزيع: کتاب صدوق قم ۹۱۲۷۴۸۸۶۴۱

جميع الحقوق محفوظة لمكتبة المدرس

www.KetabSell.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَإِنَّهُ لَنَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ
بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾

(الشعراء: الآيات ١٩٢ - ١٩٥)

«بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المستمى،
والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل.... واعلم
يا أبا الأسود أن الأشياء ثلاثة: ظاهرة ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وإنما يتفاضل
العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر»^(١).
«... والفاعل مرفوع وما سواء فرع عليه، والفعول منصوب وما سواء فرع عليه،
والمضاف إليه مجرور وما سواء فرع عليه»^(٢).

مما لا شك فيه أن الزمن الذي أُلهم فيه ملك البيان وباب مدينة العلم أمير المؤمنين عليه السلام
لم يكن أحد عادة أن يعلم ما لهذا الإلهام والكلام الرفيع من لآلة العظيم على وجه يصير
أساس لعلم يؤتى أكله كل حين في كثير من العلوم؛ بل لم يكن أحد أن يعرف مقاصده
ومغازيه^(٣) كيف لا بعد ما نرى في عصرنا هذا - وهو عصر الثقافة والتعقيب - تبليبل
العقول فيه وتحير القلوب بها نعم، نحن نعتقد أن الإنسان - لولا الإلهام ونحوه - لا يستطيع
أن يأتي بمثل ذلك وإن بلغ ما بلغ من العلم والفكر والجهد، وهذا واضح لدى كل مستدبر

١. كنز العمال: ج ١٠ ص ٢٨٣ ح ٢٩٤٥٦.

٢. تأسيس الشيعة: ص ٥٣.

٣. أُلّف السيّد عليّ البهبهاني عليه السلام في رسالة سماها بـ «الاشتقاق أو كشف الأستار عن وجه الأسرار المودعة في

الرواية الشريفة المسندة إلى باب مدينة العلم...».

منصف حينما يلاحظ إستقراءه لأقسام الكلم، وتحديدده كلّ متميِّزٍ عن قسيميه، ثمّ الإشارة إلى الظاهر والمضمر وإلى إعراب الفاعل وغيره.

فكيف كان ؟ صدر هذا الكلام منه عليه السلام وألقيت صحيفة فيه أو بعضه إلى أبي الأسود الذي كان يتمتّع بكياسة وفطنة ذهنية، فألف ورثب، وإذا أشكل عليه شيء راجع الإمام عليه السلام ثم زاد فيه تلميذ أبي الأسود حتّى أوصله إلى أربع مجلدات، ولما وصل إلى الخليل بلغ مجلدات كثيرة، ووصل إلى الكمال لدى سيّويه. ^(١) فبذلك الإلهام وهذا الاهتمام ظهر علم النحو وصناعة الإعراب، وكلّ يوم يمرُّ عليه تزداد شوكتُهُ قوّةً وطلائِهُ كثرةً، فترى حتّى الحكّام أهتموا في نشره وأقبل الرعايا عليه وصار رافعاً لمن تعلمه وخافضاً لمن لا يعمله، فترى الكلّ سعوا في نشره وهجر العلماء مضاجعهم بالبحث عن مسأله ^(٢) وبذلوا من الجِدِّ الجهد؛ والصبر والتحمّل ما يثير العجب ^(٣) ويوجب الشكر، فللّه درّهم وعلى الله أجرهم.

ولا ينكر المنصف ما من الكُبر الكبير في التشويق لهذا العلم والترغيب إليه من قبل أئمة أهل البيت عليهم السلام ^(٤) ولذلك أستمروا ونوّسوا بعد أن ألقاه الإمام عليّ عليه السلام لتلميذه عليّ أديّ أهل جهابذة العلم والاختصاص من النخبة الإمامية بدءً من أبي الأسود الدؤلي إلى الخليل الذي قام بتنقيحه في البصرة، وأبو جعفر الراسي الذي نشره في الكوفة وهكذا... ^(٥)

نعم علم النحو مشعل هداية يتيسّر به فهم كتاب الله المنزل ويصحّ به معنى حديث نبيّه المرسل صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام من بعده، يحتاج إليه المفسّر والمحدث والعقّيه والمتكلّم وغيرهم. يؤسّس على مسأله فروع كثيرة من العلوم المختلفة.

١. تأسيس الشيعة: ص ٥٦.

٢. لاحظ مغني اللبيب «أل» وجه الثالث تنبيه.

٣. نقل عن ابن جنيّ أنّه راجع أبا عليّ ثبناً وعشرين سنة في مسألة نحوية. الهمع: ج ١ ص ٩٥، وتلحظ أيضاً

تأسيس الشيعة: ص ١٤٢.

٤. لاحظ كنز الفوائد: ص ٢٤٠.

٥. تأسيس الشيعة: ص ٦١.

ولكن مع وجود ذلك كله نستطيع القول بأن علم النحو فقد مكانته في الحوزات العلمية، وبطبيعة الحال أن ذلك ترك أضراراً أوجبت على المصلحين والمعنيين في البرمجة في الحوزات العلمية أن يهتّموا في علاج ذلك ورفعها.

ويجدر الإشارة إلى أن علم النحو في مقاطع طويلة من تاريخ الحضارة الإسلامية كان يحتل الصدارة بين العلوم ومقصداً بذاته، بحيث كل من تعلّمه واتقنه يُعَدُّ أنه وصل إلى هدفه النهائي في طلب العلم والدخول في الحوزات العلمية إلا أنه ذهبت هذه المنزلة التي كان يحتلها هذا العلم في الحوزات العلمية خصوصاً غير العربية منها حتّى صار الغرض من دراسته وتعلّمه غرضاً ألياً ومقدّمة للاجتهاد والتخصّص في علم الفقه والعلوم الأخرى فحسب، ومنحة ذلك لم يعض بالاهتمام كما ينبغي.

نعم لا ينكر أنه كان علماء غائبين وألياً، لكن النظرة إليه باعتباره علماً ثانوياً وغير مهمّ أثرت أضراراً نشير إلى بعضها على التوالي:

١. تدريسه أحياناً من قبل أساتذة ليسوا من أهل الاختصاص به، على وجه يكونون بعيدين كلّ البعد عن فهم الدقائق والبراهين في المتن النحويّة الأصليّة، وقد أشرنا إلى نماذج من هذه الدقائق في كتابنا «سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب».

٢. ساد الجانب التطبيقي منه أمثلة بسيطة من قبيل «مررت بزيد، كتبت بالقلم، سرت من البصرة إلى الكوفة». أبعدت هذه الأمثلة التكرار المطلوب، هذا العلم من الأمثلة الصعبة في الجانب الترميني منه، فأثرت هذه الظاهرة أن يفقد الطالب قدرته في تطبيق القواعد النحويّة على مقاطع وجمل أصعب من المتعارف في المتن الدراسيّة وعلى ألسنة الأساتذة، وعليه من اللازم من الطلاب الكرام بعد أن ينهوا دراسة هذا العلم أن يتعرّفوا على أسلوب جديد في التجزئة والإعراب وترجيحاً أن يكون مطبقاً على سور قرآنية كالذي اعتمدناه في كتاب «سلسبيل».

٣. كثير من طلاب الحوزات العلمية بسبب ضعفهم في العربية وقواعدهما (اللغة، الصرف، النحو) لم يتمكّنوا من فهم النصوص العربية من القرآن والروايات وأيضاً تراث العلماء وكنوزهم العلميّة التي كانت نتاج جهود متظافرة خلال قرون متمادية، ولذا لا بدّ أن يقبل الطلاب الكرام أن من لم يتسلّط على اللغة العربية وقواعدهما لا يتيسّر له فهم التراث الإسلامي، ونتيجتاً الطالب العاجز عن فهم التراث الديني لا يمكن أن يكون عالماً.

فانطلاقاً من المسؤولية وضرورة هذا العلم في نشأة الطالب وتضلعه في العلوم الإسلامية بيّنا في كتابنا «صراط الفكر والعمل» المنهج الصحيح لدراسة علوم العربية والتسلط عليها.

على أي حال، من الكتب المفيدة في الاطلاع على قواعد اللغة العربية وفهمها كتاب البهجة المرضية لمؤلفه المضطلع القدير جلال الدين السيوطي من علماء القرن التاسع والعاشر الهجريين، وقد مرّ على هذا الكتاب فترة من الزمن وما يزال يدرس في الحوزات العلمية الشيعة في المرحلة الثانية، والحق أنّ اختياره ككتاب دراسي من قبل أيّ كان فهو اختيار في حله.

فكان هذا الكتاب موضع اهتمام علماء الشيعة وغيرهم وكتب بعض أصحاب الاختصاص له مائة من الشروح والحواشي، منها «حاشية أبوطالب» من علماء القرن الثاني عشر والثالث عشر الهجريين التي تعتبر بالغة الفائدة حول مطالب هذا الكتاب. شاكرين المولى القدير علم وفقه تصحيح هذا السفر القيم وتحقيقه من قبل الطالب الفاضل حجة الإسلام الشيخ محمد الحلي الأنديمشكي على الله أجره ولله درّه. وفي الختام أرى من المناسب للاطلاع والطلاب الكرام أن يغتنموا هذه الفرصة بالاستفادة منه أثناء تدريسهم ودراستهم.

قم - الحوزة العليّة - أبو القاسم عليدوست

ليلة ١٣ رجب ١٤٢٥ هـ ق

الموافق ٢٣١ / ٢ / ١٤٢٢ ش

والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي رفع قدر من أعرب بالشهادتين، ونصب الدليل على وجود ذاته، وخفض قدر من لم يجز بهواحدانيته، ولم يعترف بقدم صفاته، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين الذي ضمت شعته الدين، وجاءه الفتح المبين وكسر جيش الكافرين، وأسكن الرعب في قلوب المنافقين ببركاته، وعلى آله الذين أذهب الله الرجس عنهم وسلاماً دائماً عدد حركات كل حرف وسكناته.

أما بعد:

فإن معرفة الإعراب من الأمور اللازمة التي لا بد لكل طالب علم منها ومن المهمات التي لا يستغني الفقيه، والمفسر والمحدث والمتكلم وغيرهم عنها. وإن من أنفع المسالك وأقرب المدارك إلى هذا النحو من جملة الكتب القيمة في قواعد العربية كتاب الخلاصة بين الطلاب باسم الألفية الذي كتبه أبو عبد الله محمد جمال الدين ابن عبد الله بن مالك، وجمع فيه خلاصة علمي النحو وتصريف في أرجوزة طريقة.

وقد أقبل أكثر العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه الباهرة حتى طويت صفحات علماء النحو من قبله؛ ولذا شرعته كثير من أكابر العلماء.

ترجمة السيوطي

هو الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخُصْري السيوطي. وُلِدَ بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة، وعَرَضَ محفوظاته على العزّ الكناني الحنبلي. فقال له: ما كُنَيْتُكَ؟ فقال: لا كُنْيَةَ لي، فقال: «أبو الفضل» وكتبه بخطه.

مقدمة

أحمدك^(١) اللهم على نعمك وآلائك^(٢) وأصلي وأسلم على محمد خاتم

→ فالمراد بكل أمر ما سوى البسملة وذلك كما إذا قلنا: كل شيء معلول لله، أي: كل شيء سوى الله، فافهم.

الإشكال الثاني: أن المروي هو الابتداء بسم الله وهو محال ضرورة أن الابتداء إنما هو بالباء فقط، والعراب إذا تسلم ذلك لكن نقول: قد يلاحظ الكل شيئاً واحداً أي: لا يلاحظ معه أجزأؤه ويصير أجزاءه شيئاً كأنها مندمج بعضها في بعض، ويكون الكل بسيطاً فينسب لذلك الحكم المخصوص بالجزء إلى الكل وما نحن فيه من هذا القبيل كما لا يخفى على من له ذوق سليم، وقس لما ذكره حال حديث الحمد إشكالاً وجواباً، وسيجيء جواب آخر عن الإشكال الثاني في رفع إشكال الجمع بين الحديتين. أبو طالب.

١. (قوله: أحمدك) أورد الحمد فعلاً دلالة على استمراره، ومضارعاً لا ماضياً دلالة على استمراره التجديدي، وإشارة إلى حسن العاقبة، ومفرداً جمعاً للمخاطب كالمخاطب في الانفراد، وإشارة بانفراده بالتنعم ببره من النعم التي يجب الحمد عليها، والمفعول ضمير إسماء إلى أن صفاته تعالى عين ذاته وحاضراً للاستلذاذ، والإشارة إلى امتناع عيبه تعالى عن بال الحامد حتى كأنه يواجه دائماً، ولنفوض باقي الكلام في الحمد والشكر إلى الكتب لما ذكرنا آنفاً، ومما يناسب ذكره في هذا المقام، هو الأجوبة عن الإشكال المشهور في الجمع بين حديتي الابتداء وهي ثلاثة.

الأول: ما هو المشهور من أن الابتداء ثلاثة أنواع: الحقيقي والإضافي والعرفي، وبملاحظة الأنواع الثلاثة في الأمرين حصلت تسعة احتمالات. وذلك بناءً على كون الابتدائين على النهج المعتاد من تقديم البسملة على الحمد وإلا لصار الاحتمالات ثمانية عشر احتمالاً، ثم إن ثلاثة من التسعة صحيحة معتبرة، وهي كون الابتداء بالبسملة حقيقياً، وبالحمد إضافياً أو عرفياً، أو بكليهما عرفياً، وثلاثة منها ممتنعة، وهي كون الابتداء بالبسملة حقيقياً أو إضافياً أو



عرفياً، وبالحمد حقيقياً، وثلاثة منها صحيحة غير معتبرة، وهي كون الابتداء بكليهما إضافياً أو بالبسملة اضافياً وبالحمد عرفياً وبالعكس، ويحصل الجواب بحمل الابتداء على أحد الثلاثة الأول ثم وجه الصحة والاعتبار في الثلاثة الأول والامتناع في الثلاثة الثانية والصحة في ثلث من الثلاثة الثالثة ظاهر بما قرّرنا. بقي الكلام في وجه الصحة في الأولين من الثلاثة الثالثة وعدم الاعتبار في جميع هذه الثلاثة، فأما وجه عدم الاعتبار في الأخيرين منها فهو الخلو من كلّ من الأسماء اللذين هما كون الابتداء حقيقياً واتحاده نوعاً في الأمرين، ووجه الصحة في الثاني مثلاً هو الاعتماد على الإضافي بالمعنى الأعم، وأما وجه صحة الأول وعدم اعتباره ففيه خفاء، إن سألنا أن يقول: إن أريد بالإضافي معناه الأخص فلا وجه لصحته، وإن أريد به المعنى الأعم فلا وجه لعدم اعتباره، لا ترك حمل الابتداء على الحقيقي مع إمكانه، ولو صح هذا لذلك. يجري في الثالث من الثلاثة الأول، وقد حكم باعتباره وليعلم أن جعل الإضافي بالمعنى الأعم والعرفي مقابلاً للحقيقي من جعل قسم الشيء قسماً له؛ لأنّ هذا إنّما يلزم إذا أريد بالأعم بشرط الخصوصية لا بالحيث هو أعم، وما نحن فيه من قبيل الثاني. الجواب الثاني: ما قيل: إنّ البسملة فرد من أفراد الحمد؛ لأنّ المراد به إظهار صفاته الجميلة سواء كان بلفظ الحمد أم لا، وهو صادق على البسملة، فالابتداء بالبسملة عمل بالحدِيثين. الجواب الثالث: أنّ الحديثين وردا على سبيل منع الخلو فلا يلزم الجمع بينهما بلفظين، وفيه بُعد. أبو طالب.

٢. (قوله: اللهم) قيل: أصله يا الله، حذف الياء عن أولها وعوّض عنها الميم المشددة في آخرها. وقيل: أصله يا الله أم أي: أقصدنا بقضاء حوائجنا حذف الياء وهمزة أم على غير القياس وأورد عليه بوجهين: الأول: أنّه مناف لقولهم: اللهم لا تؤتهم؛ لأنّه تناقض، وكذا لو سمع اللهم لا تؤتونا. والثاني: أنّه لو صحّ ذلك لزم جواز يا الله أمنا ارحمنا بلا عطف قياساً على اللهم ارحمنا، والله ارحمنا قياساً على يا الله أمنا وارحمنا واللازم باطل، فالملزوم مثله. بيان



أنبيائك^(١) وعلى آله وأصحابه^(٢) والتابعين^(٣) إلى يوم لقائك^(٤).

→ الملازمة ترادف اللفظين في المقامين. والجواب عن الوجهين على ما خطر ببالي: أن «أم» في اللّهم مقدّمة للدعاء، وما يجيء بعده نفس الدعاء. فالتناقض مدفوع، والقياس باطل؛ لبطلان عطف الدعاء على مقدّمته، وجواز عطفه على مثله، والتناقض في قولهم: اللّهم لا تؤمّمهم مدفوع من وجه آخر وهو اختلاف المفعولين. وقيل في الجواب عن الثاني: أن «أم» لما صار كالجزء لم يجوز أن يكون معطوفاً عليه كناء الفاعل. (قوله: هل نعم؟ والآلة) قيل: تقديره: لنعمك علينا.

أقول: لا حاجة إلى ذلك بل «على» للمقابلة أو للاستعلاء العقلي باعتبار أن الحمد وارد على النعم أو غالب عليها استحقاقاً أو ادّعاء ولم يقل: إنعامك ولانعمائك مع أنسبتهما بقوله: آلانك كلّ من وجه لعدم التمسك بالفرد، وللإشعار بكثرة نعم الله، ولصيرورة ممدود هذه الفقرة واحداً كالفترتين الأخيرتين. هي نعمة بكسر النون أي: ما ينعم به بل بفتحها مصدر نعم ينعم، والمراد بها: النعم الظاهرة بقرينة مقابليتها بالآلاء التي هي النعم الباطنة، وهي جمع إلى بكسرة الهمزة وفتحها، وجمع كثرتها غير منوع. أبوطالب.

١. (قوله: خاتم أنبيائك) إن كان الخاتم بكسر التاء معناه ظاهر، وإن كان بالفتح فيمعنى ما يختص به كالعالم لما يعلم به، أو يراد به الزينة كناية. أبوطالب.
٢. في أكثر النسخ «صُحبه» كما في حاشية أبوطالب.

(قوله: وصحبه) الأولى أن يقرأ بسكون الحاء، إسم جمع للمصاحب لا لنفسه مخفّف صاحب، وصاحب النبي من أدرك صحبته مع الإيمان الباقي إلى يوم الوفاة. أبو طالب.
الصحابي في اللغة: هو الملازم، هو المعاصر الإنسان يقال: فلان صاحب فلان، أي: معاشره وملازمه وصديقه مثلاً. وقال بعض اللغويين: إنَّ الصاحب لا يقال إلا لمن كثرت ملازمته ومعاشرته. وإلا فلو جالس الشخص أحداً مرة أو مرّتين، لا يقال إنه صاحبه أو تصاحباً، يقول الحافظ ابن حجر في تعريف الصحابي: وأصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي: من لقي النبي صَلَّى الله عليه وآله مؤمناً به مات وعلى الإسلام،... أنظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ج ١ ص ١٩.

٣. التابعون هم الذين لم يدركوا صحبة النبي صَلَّى الله عليه وآله ولكنهم أدركوا صحبة الأصحاب.

٤. (قوله: إلى يوم لقائك) الظرف: إمّا متعلّق بأحمد وأصلي وأسلم، أو بكلّ تابع، تابع مفهوم

أما بعد: (١) فهذا (٢):

→ من التابعين من حيث هو مجموع، والمراد باللقاء على الأولين الحشر الأصغر، وعلى الأخير الحشر الأكبر. أبو طالب.

١. (قوله: وبعد) هو من الجهات والغايات، والمراد بالجهات: ظروف تدلّ على جهة الشيء أي: ما يقع بين إحدى نهاياته إلى آخر ما يحاذيها تسمية الدالّ باسم المدلول ولهذا لا تزداد بحسب المعنى عن ستة أقسام إذ لا يتجاوز جهات الشيء عن الست، والمراد بالغايات: ظروف قطعت عن الإضافة بحسب اللفظ، وإنما سميت غايات: لأن الغاية هي النهاية، وتلك الظروف صارت نهايات لقيد النسبة الإضافية مجازاً أو قيل: لأنها قد يذكر بعد ذكر مصداق ما تضاف إليه وفيه ما فيه، ولا يبعد أن يطلق الغايات على الجهات الست في جميع أحوالها؛ لأن كلا منها يدلّ على غاية من غايات الشيء التزاماً كما لا يخفى، والمراد من الغاية في قولهم: «من الابتداء» الغاية في المكان مثلاً، والشيء «المتناهية» كذلك مثلاً، إنّما هو هذا المعنى لا طول المسافة بارتكاب مجازين كما ارتكبه بعض المحققين. وذلك لأن إضافة الابتداء مثلاً إلى الغاية بعد تقييدها بالمكان أو بالزمان والإضافة إليه، وبين طرفيها عموم من وجه لأن المضاف أخصّ من المضاف إليه ليلزم بطلان الإضافة كما هو المتبادر فافهم.

ثم اعلم أن للجهات الست أربع حالات.

الأولى: أن يكون لفظ ما تضاف إليه مذكور.

الثانية: أن يكون محذوفاً.

الثالثة: أن يكون كلّ من لفظه ومعناه منسباً.

الرابع: أن يكون لفظه منسباً ومعناه منسوباً وهي على الثلاثة الأولى معربة، وعلى الرابعة مبنية على المشهور بالضم لأن فهم المضاف إليه إنّما هو منها فتضمنت الإضافة بتضمن معناه بخلاف الثلاثة الأولى. والمراد من المعنى: المنوي والمنسبي هو المعنى بخصوصه لا بعمومه إذ لا يمكن تصوّر الجهات مع كون معنى المضاف إليه بعمومه منسباً. والمراد بالمنسبي في قولهم: منسباً منسباً هو المنسبي فوجه التكرار أن المعنى هو المنسبي من اللفظ المنسبي من الخاطر لتمييز عن المنوي فإنّه أيضاً منسبي من اللفظ. وقيل: التكرار للتأكيد.



وقيل: لموافقة قوله تعالى: «نَسْنِياً فَتُسَبِّحُ» والمشهور تقسيم أحوالها إلى ثلاث حالات المذكور والمتنوي والمنسي والتحقيق ما ذكرنا. أبو طالب.

«أما»: بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني: «حرف فيه معنى الشرط، صرح به جماعة من النحويين، لا حرف شرط». وهي هنا مجردة عن التفصيل، كما نص عليه في المغني في «أما زيدٌ حينئذٍ»، وقول العلامة عبد القادر المكي في حاشيته على هذا الكتاب: «أما هذه حرف شرط واصل يخالف لما ذكرنا من التقليل معاً. «بعد»: ظرف زمان كثيراً، ومكان قليلاً، تقول في الزمان: جاء بعد عمرو»، وفي المكان: «دارٌ زيدٍ بعد دارِ عمرو». وهي هنا صالحة للزمان باعتبار النسبة، والمكان باعتبار الرقم. شرح التصريح: ج ١ ص ٩.

٢. (قوله: فهذا) لما تعارف ذكر «أما» قبل «بعد» في صدور الكتب فحيث لم يذكر توهم تقديره: قبله فاحتيط بذكر الفاء للزومها بعد «أما» لأن يكون مقدراً حقيقة لمكان الواو؛ لأن واو الاستيناف لم يبعد دخوله على «أما»، وواو العطف لا تدخل على «أما» الأولى وقد اشتبه هذا على بعض الفضلاء، ثم إنَّ أما قيل: للتفصيل وقائم مقام مهم يمكن من شيء، ومهما في هذا الكلام بمعنى ما الشرطية لا متى، ومعنى جملة الشرطية والجزائية أن كما وقع بعد الفلان ممّا صدق عليه الشيء سواء فرض مانعاً لوجود الجزء أم لا، فالجزء متحقق بعد ذلك الفلان يعني أن تحقق الجزء غير معلق بشيء من الشروط، ورفع الموانع نظير ذلك ما إذا قلنا: كلما يقع فزيد مسافر غداً يعني أن مسافرتة في الغد ليست مشروطة بأمن الطريق وعدم نزول الثلج والمطر وغير ذلك، ثم إنَّ المشار إليه بهذا إما كل معاني الكتاب، أو ألفاظها المتصورة، أو نُقُوشِها المتصورة مطلقاً، أو نُقُوشِها الخارجية. لو كان وضع الدباجة بعد التصنيف وكما أن المشار إليه بهذا أمرٌ كليّ ذو أفراد صادرة عن المؤلف وغيره، وكذلك اسم الإشارة أمرٌ كليّ ذو أفراد كذلك كل فردٍ منها إشارة إلى مشار إليه مخصوص به، لكن يتنزل المعقول منزلة المحسوس في الثلاثة الأول فلا يرد أنه يلزم أن يكون المشار إليه بهذا إما كلياً، أو مشتقاً على أمرٍ معلوم وأما



شرح^(١) لطيف^(٢) مزجته^(٣) بألفية ابن مالك، مهذب المقاصد، وواضح المسالك^(٤) يبين

→ الألفاظ الخارجية ولو كان الوضع بعد التصنيف فلا تصلح أن تكون مشاراً إليها إذ على تقدير تسليم وجودها التدريجية غير باقية إلى ذكر اسم الإشارة، فالإشارة إليها إشارة إلى أمر معدوم وهو باطل. أبو طالب.

١. (قوله: شوح) أي: كشف، والكشف رفع الغطاء عن الشيء ويلزمه إظهار ذلك الشيء فهنا كناية عن الإظهار وحمله على هذا أو على المجاز العقلي للمبالغة أو على المجاز اللغوي بإرادة ما يشرح به أو الشارح. أبو طالب.

٢. (قوله: لطيف) اللطيف: ما لا يدركه البصر، والمراد هنا ما لا يدركه بادي النظر لشبهه بالبصر في الرؤية بسرعة. أبو طالب.

٣. (قوله: مزجته) من المزج لأن المزج كما توهم؛ لأن التمزيج كما قال في القاموس: الإعطاء واصفرار التمر، والمزج بحسب المعنى الدمري وإن عم كل شرح ذكر فيه المتن بأسره إلا أنه مصطلح في مزج مثل هذا الشرح. أبو طالب.

«مزجته» من المزج وهو الخلط أي: خلطته به والباء في «ألفية» للإلصاق. حكيم.

٤. (قوله: مهذب المقاصد وواضح المسالك) تهذب الكلام تخلصه عن الخشوع والزوائد؛ والمهذب إما بكسر الذاو والفاعل الشرح واللام في المقاصد عوض عن ضمير الألفية أو الفاعل الشارح، واللام عوض عن ضمير الشرح، أو عن ضمير الألفية بتقدير الربط، والتأنيذ فتح الذاو واللام عوض عن ضمير الألفية بتقدير الربط، أو عوض عن ضمير الشرح، وحذف الاحتمالات الخمسة هو الأخير لاستغنائها عن التقدير، وصيرورة تقابله مع ما بعده في غاية المناسبة، فإن لكل مجهول متعدّد مع معلوم يكون بالقياس إليه لازماً مناسبة ليست مع المعلوم المعتدي لعدم الفرق بين الفريقين عند اتحادهما في جوهر المعنى مفهوماً إلا بأن يلاحظ للأوّل فاعل دون الثاني إلا إن كان للمطاوعة ومصادقاً إلا في صفات الواجب تعالى، ولوازم الماهيات على رأي من قال: إنها غير مجعولة فإن الثاني صادق عليهما كالواجب والواحد والطيب والظاهر دون الأوّل كال موجب والموحد والمطهر، فافهم ذلك فإنه دقيق. والمراد من تهذيب الألفية بالشرح كما هو مفاد بعض الاحتمالات إظهار كونها مهذبة فلا يرد أن ذلك إما تحصيل

شرح^(١) لطيف^(٢) مزجته^(٣) بألفية ابن مالك، مهذب المقاصد، وواضح المسالك^(٤) يبين

→ الألفاظ الخارجية ولو كان الوضع بعد التصنيف فلا تصلح أن تكون مشاراً إليها إذ على تقدير تسليم وجودها التدرجية غير باقية إلى ذكر اسم الإشارة، فالإشارة إليها إشارة إلى أمر معدوم وهو باطل. أبوطالب.

١. (قوله: شرح) أي: كشف، والكشف رفع الغطاء عن الشيء ويلزمه إظهار ذلك الشيء فهنا كناية عن الإظهار وحمله على هذا أو على المجاز العقلي للمبالغة أو على المجاز اللغوي بإرادة ما يشرح به أو الشرح. أبوطالب.

٢. (قوله: لطيف) اللطيف: البديع، البصر، والمراد هنا ما لا يدركه بادي النظر لشبهه بالبصر في الرؤية بسرعة. أبوطالب.

٣. (قوله: مزجته) من المزج لا من التمزج كما توهم؛ لأن التمزج كما قال في القاموس: الإعطاء واصفرار التمر، والمزج بحسب معناه الذي وإن عم كل شرح ذكر فيه المتن بأسره إلا أنه مصطلح في مزج مثل هذا الشرح. أبوطالب.

«مزجته» من المزج وهو الخلط أي: خلطته. والباء في «بألفية» للإلصاق. حكيم.

٤. (قوله: مهذب المقاصد وواضح المسالك) تهذب الكلام تخلطه من الخشوع والزوائد؛ والمهذب إما بكسر الذال والفاعل الشرح واللام في المقاصد عوض عن ضمير الألفية أو الفاعل الشارح، واللام عوض عن ضمير الشرح، أو عن ضمير الألفية بتقدير المراد. وأما بفتح الذال واللام عوض عن ضمير الألفية بتقدير الرابط، أو عوض عن ضمير الشرح، وأما عن الاحتمالات الخمسة هو الأخير لاستغنائه عن التقدير، وصيرورة تقابله مع ما بعده في غاية المناسبة، فإن لكل مجهول متعّد مع معلوم يكون بالقياس إليه لازماً مناسبة ليست مع المعلوم المعتدّ لعدم الفرق بين الفريقين عند اتحادهما في جوهر المعنى مفهوماً إلا بأن يلاحظ للأول فاعل دون الثاني إلا إن كان للمطاوعة ومصدّقاً إلا في صفات الواجب تعالى، ولوازم الماهيات على رأي من قال: إنها غير مجعولة فإن الثاني صادق عليهما كالواجب والواحد والطيب والظاهر دون الأول كال موجب والموحد والمطهر، فافهم ذلك فإنه دقيق. والمراد من تهذيب الألفية بالشرح كما هو مفاد بعض الاحتمالات إظهار كونها مهذّبة فلا يرد أن ذلك إما تحصيل

مرادناظمها^(١).

ويهدي الطالب لها إلى معالمها^(٢) حاوٍ لأبحاث منها ربح التحقيق تفوح، وجامعٍ
لنكتٍ لم يسبقه إليها غيره من الشروح. وسمّيته «بالبهجة المرضية»^(٣) في شرح
الألفية^(٤) وبالله^(٥) أستعين، إنه خير^(٦) معين.

→ الحاصل، أو مستلزم للتصرف في قراءتها وكلماتها وكلاهما غير واقع، ولما كان المهذب
والواضح نكرتين مضافتين للتخفيف إلى قولهما صح توصيف النكرة بهما، ثم إن أكثر
النسخ لفظ واضح بدون واو العطف وهو سهو من قلم الناسخين إذ كل زوج من أزواج أوصاف
الشرح متخذ أفراده في الاسمية والفعلية والوصفية اللفظية المجازية متخلل بالواو العاطفة
كما تراه فلا وجه بخلو هذا الزوج عنها، ووجه العطف في بعض كلمات الشرح وتركه في بعض
آخر مما يظهر بالتأمل فيه. أبو طالب.

١. أي: يوضحه ويكشفه.

٢. متعلق به يهدي، و«معالمها» جمع المعلم الأثر الذي يستدل به على الطريق، كذا في
الصحاح. حكيم.

٣. «البهجة المرضية» مشهور ولكن قيل: النهجة المرضية» فهي بفتح النون الطريقة الواضحة.
حكيم.

٤. (قوله: بالله) تقديم الظرف لقصد الحصر. أبو طالب.

٥. أصله أخير حذفت الهمزة؛ لكثرة الاستعمال، كما قالوا: في أحب حب. حكيم.

٦. (قوله: إنه خير معين) جملة مستأنفة سبقت جواباً للسؤال عن وجه الحصر. أبو طالب.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال محمد هو ابن مالك أحمد ربي الله خير مالك^(١)

قال الناظم: (بسم الله الرحمن الرحيم) (قال محمد هو) الشيخ الإمام أبو عبد الله

١. (قال) فعل ماضٍ أجوف، عينه واو، أصل قول - يفتح الواو - قلبت الواو ألفاً؛ لتحريكها وانفتاح ما قبلها (محمد) فاعل قال وهو عَلِمَ منقول من اسم مفعول حُمِدَ - بتشديد الميم -، و(هو) مبتدأ و(ابن) خبره، كان حق «ابن» أن يتبع محمد على أنه نعت له، ولكنه قطعه عنه، وجعله خبراً لضميره، وإنما يجوز ذلك إذا كان المنعوت معلوماً دون النعت حقيقة أو ادعاءً، وحيث قطع فإن كان لمجرد مدح أو ذم وجب حذف العامل وإن كان غير ذلك جاز.

و(مالك) مضاف إليه وهو عَلِمَ منقول من اسم فاعل (وأحمد) - يفتح الميم - مضارع حمد - بكسرها - من باب عَلِمَ يعلم، وفاعله مستتر فيه وجوباً (وربي) مضاف على المفعولية، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الباء الموحدة منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بحركة المناسبة، وباء المتكلم في موضع جر بإضافة رب إليها، واجتمع في قوله: «أحمد ربي» الإعراب اللفظي والتقديري والمحلي، فأحمد إعرابه لفظي، ورب إعرابه تقديري، وباء المتكلم إعرابه محلي. قال الكافي (ره): والفرق بين التقديري والمحلي أن المانع في التقديري هو الحرف الأخير من الكلمة كآلف الفتى، والمانع في الإعراب المحلي هو الكلمة بتمامها كأنا وأنت. (والله) بالنصب عطف ببيان لرب (خير) بالنصب حال لازمة أو بتقدير أمدح أو أعني، وليس بياناً ولا نعتاً؛ لأنه نكرة والمتبوع معرفة، والقول بأنه بدل مبنّي على غير الغالب؛ إذ الغالب في البديل الجمود. (ومالك) مضاف إليه. خالد.

جمال الدين محمد^(١) بن عبد الله^(٢) (ابن مالك) الطائي الأندلسي الجياني الشافعي (أحمد ربّي الله خير مالك)^(٣) أي: أصفه بالجميل^(٤) تعظيماً له^(٥) وأداءً لبعض ما يجب له^(٦) والمراد إيجاده، لا الإخبار بأنه سيوجد.

١. (قوله: جمال الدين محمد) كرّر لفظ محمد وذكره بعد اللقب مع أنّ حقّه التقديم عليه ليتصف بابن عبد الله فيطابق ما أطلق على نبيّنا ﷺ أي: محمد بن عبد الله افتخاراً للمصنّف ويشير به إلى أنّ الواجب ظاهراً اتصاله [به] وحذف مبتدأه، وقد قيل: للتكرار والتأخير وجوه أخر لا تخلو عن ضعف. وأمّا نكتة ذكر المبتدأ في المتن هي الضرورة ودفع التباس حال القطع بحال الوصفية؛ فإنّ الرينة على القطع إمّا اختلاف إعراب الحالين أو ذكر المتعلّق، والأوّل مُنتَفٍ ههنا لاتحاد إعراب الجان، تتعين الثاني. أبو طالب.

٢. (قوله: ابن عبد الله) أقول: «محمد» هو ابن مالك مشتمل على تجوّز يظهر حقيقته من تقديرات الشارح، فإن جعل جزء المتن هو الابن الأوّل فالتجوّز في الإضافة وإن جعل الابن الثاني فالتجوّز في الاتصاف، ولعل الآلة أوسع فافهم. أبو طالب.

٣. (قوله: خير مالك) هذا للتذكير لا يصلح أن يكون وصفاً للرب فهو إمّا حال لازمة عنه علقت على صاحبها للإشارة إلى دوام عاملها، أو بدل منه منقصر بالإضافة، ويحتمل أن يكون خبراً لمحذوف، أو مفعولاً له وإضافته من إضافة الصفة إلى الموصوف. والتقدير: مالكاً خيراً من المالكين. أبو طالب.

٤. (قوله: أي: أصفه بالجميل) لم يقل أي: أثنيه ليصير كلامه تفسيراً بعد الإبهام يوجب استقراره في الأذهان؛ إذ الوصف أعمّ من الثناء الذي هو الذكر بالخير فقط لا ليعمّ الذكر باللسان وغيره كما هو الحق في معنى الحمد؛ لأنّ الوصف مستلزم لكونه باللسان. والظاهر أن يكون الباء في قوله: «بالجميل» للآلة ويكون بيانياً للمحمود به، ويحتمل أن يكون للسببية، أو للمقابلة، ويكون بيانياً للمحمود عليه ويلزم تخصيص الوصف بالذكر بالخير. أبو طالب.

٥. (قوله: تعظيماً له) أي: تعظيماً لله. أبو طالب.

٦. (قوله: وأداء بعض ما يجب له) الأصح أن يكون إضافة البعض إلى «ما» لامية، والمراد بما يجب

مصلّياً على النبي المصطفى وآله المُستكملين الشرفاً^(١)

(مصلّياً) بعد الحمد^(٢) أي: داعياً بالصلاة^(٣) أي: الرحمة.

→ ما يجب شرعاً، والمعنى وأدائي لبعض شكور يجب بتلك الشكور لله تعالى، وأما حمل الإضافة على اللامية وما يجب على ما يجب عقلاً أو حملها على البيانية مطلقاً، فلا يخلو عن شيء كما يظهر للمتأمل؛ وقيل معنى هذا الكلام: وأداء لبعض ما يجب الحمد له من التسع والإحسان والحرم والامتنان.

أقول: أراد هذا القائل بما الموصولة الشكور باعتبار أنها نعمة من نعم الله تعالى، وجعل الكلام إشارة إلى عجز العبد عن أداء شكر نعمة من نعم الله شكراً كاملاً فضلاً عن أدائه شكر جميع نعمه، وقد خفي هذا المعنى على بعض، فوجه المعنى كلامه بتوجيهات ركيكة واهية. (قوله: للأخبار بأنه سيوجد) إذ الإخبار بك أن استلزم استظهار صفاته الجميلة الذي هو حمده تعالى إلا أن المقصود من هذه العبارة أولاً نعم الله تعالى والإخبار مفيد له ثانياً و«قوله: سيوجد» محتمل للمعلوم والمجهول. أبو طالب.

١. (مصلّياً) حال مقدّرة و (على الرسول) متعلّق بمصلّياً. الرسل بمعنى المرسل قليل، و (المصطفى) نعت للرسول مجرور بكسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وأصله المصطفى قلبت تاء الافتعال فيه طاء؛ لمجاورتها حرف الصفير (وآله) معطوف على الرسول والهاء المتصلة به مضاف إليه، و (المستكملين) - بكسر الميم - جمع مستكمل اسم فاعل من استكمل. بمعنى تكمل نعت لآله، وعلامة جرّه الياء (الشرفاً) - بفتح الشين - مفعول المستكملين. خالصة.

٢. (قوله: بعد الحمد) إشارة إلى أن قوله: «مصلّياً» حال مقدّرة مستقبلية أي: ما يقارب زمان نسيته لزمان عامله، لا محققة مقارنة أي: ما يقارن زمان نفسه لزمان عامله، ووجه التسمية في الأولى أن الحال الحقيقي مقدّر محذوف، والحال اللفظي زمانه مستقبل بالنسبة إلى زمان عامله، وفي الثانية ضد ذلك. أبو طالب.

٣. (قوله: أي: داعياً بالصلاة) الدعاء كالسؤال طلب الأدنى من الأعلى عكس الأمر، والالتماس طلب المساوي من المساوي، وإمّا فسر الصلاة بالدعاء إشارة إلى أن الحال حال عن الفاعل

(على النبي^(١)) هو إنسان أوحى إليه^(٢) بشرع^(٣) وإن لم يؤمر بتبليغه، فإن أمر بذلك^(٤) فرسول أيضاً.

ولفظه بالتشديد^(٥) من النبوة^(٦) أي: الرفعة؛ لرفعة رتبة النبي ﷺ^(٧) على غيره

→ لا عن المفعول؛ لأن المناسب أن يكون فاعل الحمد والصلاة واحداً وقتيده بالصلاة؛ لأن الداعي المطلق أعم من المصلّي وفسر الصلاة بالرحمة احترازاً عن معناها الآخر، ولم يقيده أولاً بالرحمة إشارة إلى أن المراد الدعاء بلفظ الصلاة بخصوصها، وإنما لم يجعله حالاً محققاً عن الفاعل بحمل الصلاة على الصلاة القلبية، لأن كلا من الحمد والصلاة لا بد له من التفات القلب إليه وإلا لم يكن حمداً ولا صلاة، فيلزم حينئذٍ التفات القلب إلى شيئين دفعة واحدة وهو محال، وهذا ما يفترق به الصلاة فإنها غير متوقفة على الالتفات بل يكفيها كونها مخزونة في الخيال. أبو طالب.

١. (قوله: على النبي) في أكثر نسخ المتن: على الرسول، ولعل الشارح هكذا رأى تنسخة الأصل فكتب ذلك على وفقها. أبو طالب.

٢. (قوله: وأوحى إليه) الوحي: هو العلم الحاصل للنفوس بواسطة الملك. والكشف: هو العلم الحاصل لها بواسطة الرياضة. والإلهام: هو العلم الخاص لها بلا واسطة ظاهرة. أبو طالب.

٣. (قوله: بشرع) أي: بطريقة سواء كانت طريقة جديدة ناسخة أم لا. أبو طالب.

٤. (قوله: فإن أمر بذلك) والرسول إن كان شرعه ناسخاً فمن أول الشرع أيضاً. أبو طالب.

٥. (قوله: ولفظه بالتشديد إلى قوله من النبوة). قيل عليه: إن كان المراد من المحكمين له قبل الإعلال

فالحكم الأول ممنوع، وإن كان المراد ثبوتها له بعده فالحكم الثاني ممنوع؛ لأن النبي

بالتشديد بعد الإعلال مطلقاً، والجواب: أن المراد هو الثاني لكن على مذهب من قرأ بالهمزة.

وقيل: على تقدير التشديد أنه مشتق عن النبي وهو الطريق؛ لأنه طريق إلى الحق. أبو طالب.

٦. (قوله: من النبوة) كالرفعة وزناً ومعنى، وأما النبوة بتشديد الواو فهو مصدر ميمي من النبي

الاسمي كالأبوة والأخوة عن الأب والأخ. أبو طالب.

٧. (قوله: لرفعة رتبة النبي ﷺ) (وقوله: لأنه مخبر اه) إشارة أن النبي منقول بالمناسبة إلى هذا المعنى

من الخلق، وبالهزمة^(١) من «النبأ» أي: الخبر؛ لأن النبي ﷺ مخبر^(٢) عن الله تعالى، والمراد به^(٣) نبينا محمد ﷺ (المصطفى) أي: المختار من الناس^(٤) كما

→ لا مرتجل، وتقدير الكلام: ولفظه بالتشديد منقول من النبي المشتق من النبوة أي: الرفعة لرفعته إلى آخره. وقوله: «لرفعة» متعلق بالمنقول المقدّر وقس عليه. أبو طالب.

١. (قوله: ههنا) إلى آخره. هذا بالواو العاطفة، واعترض عليه بأن الصواب أن يكون المطف «بأو» للتنافي بين المعلومين.

أقول: مقام «أو» تصحيح الاستدلال بالتنافي لا نفس التنافي ولا باعث على الإشعار به ههنا. أبو طالب.

٢. (قوله: مخبر) المشهور فيه كسر الباء، وأورد عليه بوجهين:

الأول: أن إخباره عن الله تعالى بالنبأ مستلزم الأمر به المناقض لعدم ضرورة أمره بالتبليغ. الثاني: أن المناسب لكونه منقولاً عن النبي المشتق من النبأ كونه خبيراً لا مخبراً.

أقول: الأولى أن يقرأ بفتح الباء؛ ليكون بمعنى الخبر، كما تقدّم آنفاً، واستريح من ورود الإيرادين، والمعنى: لأنه مخبر عن الله بالغيوب وغيره. وأجيب عن الأول: بأن الإخبار مستلزم لعدم النهي عن التبليغ لا الأمر به، وعدم النهي غير منافٍ لعدم الأمر، ولا يخفى ما فيه أو عنه.

و عن الثاني: بأن المناسبة في الجملة كافية للنقل وهي موجودة ههنا، لأن الإخبار في بعض الأفراد غير منافٍ لعدم الأمر بالتبليغ في بعض آخر جداً، وكذا المخبر بكسر الباء مناسب للخبر في جوهر المعنى. أبو طالب.

٣. (قوله: والمواد به) إشارة إلى أن اللام في النبي للمعهد. أبو طالب.

٤. (قوله: أي: المختار من الناس) أي: من بين الناس على الناس ولمطابقة الكتاب للفظ الحديث لم يصرح بالمصطفى عليه، والفرق بين المصطفى منه والمصطفى عليه، أن المصطفى اسم مفعول اعتبر جزءاً للأول وخارجاً عن الثاني، وإنما حذف المصطفى عليه للدلالة على عمومته، ولم يقل من الخلق، لأن الكناية أبلغ من التصريح. أبو طالب.

قال ^(١) النبي ﷺ في حديث رواه الترمذي وصحّحه: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى مِنْ وَلَدِ ^(٢) إِبْرَاهِيمَ إِسْمَاعِيلَ ^(٣) وَاصْطَفَى مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ بَنِي كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ بَنِي كِنَانَةَ قُرَيْشًا، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ.» ^(٤)

١. (قوله: كما قال) الأحسن أن يكون الكاف للتعليل ومتعلّقه إمّا المصطفى، أو كون المصطفى بمعنى المختار، أو كونه بمعنى المختار من جميع الناس. فالحديثان على الأول والأخير عِلَّتَانِ للمطالب وعلى الثانية عِلَّةٌ واحدة. أبو طالب.

٢. (قوله: ولد) الولد كالقفل جمع وَلَدٍ كَقَرَسٍ، وقد يستعمل واحداً أيضاً كَالْفَلَكَ، والمراد من ألفاظ الولد والبنين في الحديث أعمّ ممّا كان بلا واسطة أو معها. أبو طالب.

٣. (قوله: إسماعيل) أي يريد إسماعيل فلفظ ولد هنا ساقط من الألفاظ؛ إذ لو أريد نفس إسماعيل لما دخل نبينا في المصطفى بهذا التطفاء مع أنّ المطلوب دخوله في جميع المصطفين بجميع الأصفاءات. أبو طالب.

٤. (قوله: واصطفاني من بني هاشم).

أقول: دلالة على هذا الحديث على الأمر الأول والثاني دليلاً، وجزء دليل ممّا لا خفاء فيه، وأمّا دلالته على الأمر الثالث دليلاً عليه، ففيه خفاء. فمن المصطفى كون النبي مصطفى عن الناس، وغاية ما يدلّ عليه هذا الدليل كونه ﷺ مصطفى من إبراهيم وهذا ممّا استشكله بعض الفضلاء.

أقول: كونه ﷺ مصطفى من ولد إبراهيم على جميع الناس المستفاد من هدف المصطفى عليه مستلزم لكونه مصطفى من جميع الناس فإفادته للمطلوب بالكناية التي هي أبلغ من التصريح، وقد يستدلّ على عموم المصطفى عليه فيما سوى الأصفاء الأول بقوله تعالى الله: «وَاصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ» ولا يخلو عن ضعف.

ثمّ اعلم أنّ المصطفين فيما سوى الأصفاء الأخير إمّا هم مصطفون من حيث المجموع باعتبار بعض أفرادهم الذي هو الحامل لنور النبي ﷺ فإنّه مصطفى على الغير لذلك، فلا يرد أنّ بعض أفراد المصطفى عليهم، مصطفى على بعض المصطفين، وقس على هذا ما في حديث

وقال ﷺ في حديث رواه الطبراني: «إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ خَلْقَهُ^(١) فَاخْتَارَ مِنْهُمْ بَنِي

→ الاختيار، ومن حسن الاتفاقات ههنا مطابقة الحديتين للفظ المصنّف وتفسير الشارح لفظاً وترتيباً وإجمالاً وتفصيلاً. أبو طالب.

سنن الترمذي: ج ٥ ص ٣٥٠ ح ٣٦٢٥ كتاب المناقب، صحيح المسلم: ص ٩٩٩ ح ٢٢٧٦ كتاب الصائِل، وكنز العمال: ج ١١ ص ٤٢٣ ح ٣١٩٨٤.

١. (قوله: إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ خَلْقَهُ).

أقول: لا يخفى من ظاهر الحديث من التكرارات ولدفعها أجوبة.
الأول: حمل أحد المحررين على لادة الاختيار والآخر منهما على نفس الاختيار، وحمل الفعل على الإرادة من إقامة السبب، وتسمية السبب باسم المسبب، وذلك شائع كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ وإذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وهذا الوجه بإحدى طُرُق ثلاث.

الأولى: أن يحمل الأوتار بمعنى الإرادة، والإشفاق بمعنى نفس الاختيار وهذا أظهر.
الثانية: أن يحمل على عكس ذلك، والمعنى أَنَّ اللَّهَ اخْتَارَ مَا يَأْتِي خَلْقَهُ مِنْ بَيْنِ جَمِيعِ الماهيات بالإيجاد، فأراد اختيار بني آدم منهم.

الثالثة: أن يحمل الأولان على نفس الاختيار، والبواقي على ما سبق من الطريقة الأولى، ولا يخفى عليك أَنَّ المراد بمفعول ما حمل على الإرادة المختار منه، أو بعض من بعض ويمفعول ما حمل على نفس الاختيار المختار.

الوجه الثاني: ما خطر ببالي من أَنَّ المراد بالأوتار الاختيار اختيار الإشفاق وبالإشفاق نفس اختيارها.

الوجه الثالث: ما أفاده بعض المعاصرين من أَنَّ المراد بالأوتار الاختيار لاختيار الإشفاق وبالإشفاق نفس اختيارها هذا، وليعلم أَنَّ المراد بحروف التعقيب في هذا الحديث إمّا التعقيب الذاتي، أو تكلم المخاطب بقدر فهمه، فلا يرد أن لا معنى للتقديم والتأخير الزمانيين في أفعال الله القديمة، وقد أجيِب لرفع التكرار بوجوه آخر تركنا ذكرها لسخفاتها. أبو طالب.

آدم، ثم اختار بني آدم^(١) فاختار منهم العرب، ثم اختار العرب، فاختار منهم قريشاً، ثم اختار قريشاً فاختار منهم بني هاشم، ثم اختار بني هاشم فاختارني منهم، فلم أزل خياراً من خيار»^(٢).

١. (قوله: بني آدم) المقصود منهم بنو آدم مع نفس آدم وحواء تغليباً. أبو طالب.

٢. (قوله: فلم أزل خياراً من خيار)

أقول: هذا النفي أزلّي لا اختصاص له بالماضي فقط نظير كان الله غفوراً رحيماً. وأزل: إما بفتح الزاي من زال الناقصة، أو بضمّها من زال الثامّة، وعلى الثاني يكون قوله: «خياراً» منصوباً على التمييز هذا الذي ذكر من الاحتمالين إنّما يكون إذا كان قوله: «من خيار» معضلاً منه، وإما إذا كان «من» سببية متعلّقة بالفعل المنفي فهو بضم الزاي لا غير بناءً على عدم صلاحية الأفعال الناقصة، لأن تكون متعلّقة للظروف وشبهها، وسيجيء تحقيق ذلك. ثم «الخيار» إمّا اسم من الاختيار، أو جمع خير كسب على ما في بعض كتب اللغة، ولفظ «من» إمّا للتفضيل، أو للسببية، كما مرّ. والخيار الأوّل منسوب إلى النبي ﷺ مطلقاً، وأمّا الثاني فمنسوب إلى المختارين الموجودين السابقين على النبي ﷺ إذا كان «من» للتفضيل وإلى المختارين المفروضين اللاحقين له فرضاً إن كانت للسببية. ثم إن الاختيارين احتمالات ثلاثة. الأوّل: أن يكون كلاهما بمعنى الاختيار.

الثاني: أن يكونا بمعنى المختار.

الثالث: أن يكونا جمع خير هذه احتمالاتهما الظاهرة. فأما مطلق احتمال العقلية فيرتقي إلى تسعة كما هو ظاهر، لكنّا نختصر على الأخير من الثلاثة الظاهرة لكونه أحوج إلى البيان وإمكان فهم ما سواه بالقياس إلى بيانه.

فتقول: لفظ «الخيار» في هذه الاحتمال لما كان جمعاً نكرة محتمل لأن يراد به واحداً وجمع متعدّد، فله على تقدير كون «من» للتفضيل أربعة احتمالات.

الأوّل: أن يراد بكل واحد من الخيارين جمع واحد وأربعة آحاد

أما آحاد الخيار.



الأول: فهي كون النبي ﷺ خيراً من بني هاشم، وخيراً من قريش، وخيراً من العرب، وخيراً من بني آدم؛ وأما آحاد الخيار الثاني: فهي بنو هاشم وقريش والعرب وبنو آدم، وآحاد الخيار الأول مؤتمعة على آحاد الخيار الثاني.

الاحتمال الثاني: أن يراد بكلّ منهما خيارات أربعة وآحاد الخيارين هنا مصداقاً لجموع الخيارات.

أما مصداق الخيار الأول من الخيار الأول فهو النبي ﷺ بالنسبة إلى بني آدم لأنّ له خيراً واحداً بالنسبة إلى بني هاشم، وخيرين بالنسبة إلى قريش، وثلاثة خيارات بالنسبة إلى العرب، وأربع خيارات بالنسبة إلى بني آدم، وأما مصداق الخيار الثاني من خيار الأول فهو النبي ﷺ بالنسبة إلى العرب؛ لأنّ له ثلاثة خيارات بالنسبة إليهم، وأما مصداق الخيار الثالث من الخيار الأول فهو النبي ﷺ بالنسبة إلى قريش لأنّ له خيرين بالنسبة إليهم وما فوق الواحد جمع، وأما مصداق الخيار الرابع من الخيار الأول وهو النبي ﷺ بالنسبة إلى بني هاشم، لكن هذا على سبيل التغليب، وأما مصداق الخيار الخامس من الخيار الثاني فهو بنو هاشم لأنّ لهم خيراً واحداً بالنسبة إلى قريش، وخيرين بالنسبة إلى العرب وثلاثة خيارات بالنسبة إلى بني آدم، وأربعة خيارات بالنسبة إلى الخلق، وأما مصداق الخيار الثاني من الخيار الثاني فهو قريش، لأنّ لهم خيرات ثلاثة بالنسبة إلى الخلق، وأما مصداق الخيار الثالث من الخيار الثاني فهو العرب؛ لأنّ لهم خيرين بالنسبة إليهم وما فوق الواحد جمع، وأما مصداق الخيار الرابع من الخيار الثاني فهو بنو آدم، لكن هذا على سبيل التغليب، لأنّ لهم خيراً واحداً بالنسبة إلى الخلق نظير ما تقدّم من الاحتمالات.

الاحتمال الثالث: أن يراد بالخيار الأول خيار واحد، وبالثاني خيارات أربعة، وتطبيق الأول على الثاني إمّا بالتبديل ومثاله حيثنّذ إلى الاحتمال الثاني، وإمّا بتوزيع آحاد الأول على جموع الثاني، وعلى التقدير الثاني يصير التغليب منحصرّاً بالخيار الثاني.



(و) على (آله) ^(١) أي: أقاربه المؤمنين ^(٢) من بني هاشم والمطلب. ^(٣)

→ في الأول. والخيار من النبي ﷺ في الثاني، والمراد من الخيار الغير الزائلة الخيار المطلقة لا المضافة فإنها غير زائلة عن النبي ﷺ وزائلة عن غيره، والفاء في قوله: «فلم أزل» للتفريع إذ متى أُختير من عام شخص باختيار واحد أو باختيارات متعدّدة فهذا الشخص خيار مطلق من ذلك العام أبداً الامتناع صيرورة هذا الشخص مختاراً منه بالنسبة إلى ما تحت ذلك العام.

واعلم أن أعداد الخيار هي ما فضلناه إذا لم يرفع التكرار على الشقين الأخيرين من الجواب الأول. وأما إذا بني رفعه عليهما فزيد الأعداد المذكورة عليه بواحد، والمتفطن بما ذكرنا يقدر على استخراج أحكام سائر الاحتمالات، وهذا التحقيق من أنظار أبحار لم يسبقني إليه يد الأفكار. أبو طالب.

أورد هذا الحديث القندوزي في كتابه يتابع المؤدّة، وفيه قال: «وفي الشفاء: وفي حديث عن ابن عمر رواه الطبراني: أنه صلى الله عليه وآله قال: إن الله اختار خلقه الحديث. ج ١ ص ٦٠ ح ١١، وقريب منه كنز العمال: ج ٦ ص ٣٣٩٢٧، والبحار: ج ٩٣ ص ٣٧٣ ح ٦١.

١. (قوله: وعلى آله) تقدير لفظ «على» على الآل للرد على الخاصة فإنّ هذا من دأب العامة رغماً لأنف لخاصة زعماء منهم استقباح ذلك عند الخاصة أحد مشهور معتبر عندهم بزعم العامة، وهو ما أسند إلى النبي ﷺ من فصل بيني وبين آلي بعلل الشفاء لم ينل شفاعتي، ولم يعلموا أنّ هذا الحديث مصنوع عند الخاصة، ودخول «على» على آلي كثير في الأدعية المروية عن اثنتي عشرة عليّاً أن بعض الفضلاء قد قرأ عليّ في الحديث بكسر اللام والهاء المشدّدة على أن يكون الحديث رداً على الغلاة يعني من فصل بيني وبين آلي بعللي بن ابيطالب عليه السلام بان يخرجهم عن مرتبة الخلافة إلى المرتبة الألوهية كالغلاة لم ينل شفاعتي، ولا يبعد أن يريد بتقدير على رفع توهم كون هذا المصرع جملة مستأنفة، أو حالية على أن يكون قوله: و«آله» مبتدأ، و«الشرفاء» بضم الشين خبراً له، و«المستكملين» مقطوعاً إلى النصب. أبو طالب.

٢. (قوله: أي: أقاربه المؤمنين) وعند أكثر الخاصة هم فاطمة عليها السلام مع الأئمة الاثني عشر عليهم السلام. أبو طالب.

٣. هذا عند العامة، «كما يقولون في آية التطهير» إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس

(المستكملين الشرفا) بفتح الشين ^(١) بانتسابهم إليه. ^(٢)

→ أهل البيت سورة الأحزاب: ٣٣ الآية ٣٣، تفسير الطبري ج ١ ص ٢٩٨ ح ٢٨٥٠٣، والدر المنثور للسيوطي: ج ٦ ص ٥٣١ ذيل الآية، وأما عند الخاص فبعض العامة أيضاً على أن المراد بآل الرسول وأهل البيت هم: فاطمة وعلي وحسن وعليهم السلام، والروايات بهذا المعنى كثيرة كما أوردنا في كتابنا القرآن وفصائل أهل البيت: ص ٤٢٢.

١. (قوله: بفتح الشين)

أقول: إن قرء «المستكملين» بالكسر «فالشرفا» بالفتح مفعول له، وبالضم أمّا كذلك، أو صفة بعد صفة، أو مقطوع إلى الرفع أو النصب على حذف المفعول، وإن قرء بالفتح «فالشرفا» بالفتح مفعول لمحذوف والجملة مستأنفة، وبالضم مثل سوى الأول مما سبق، ورجح الشارح فتح الشين لأنه على هذا أبلغ في المدح. أبو طالب.

٢. (قوله: بانتسابهم إليه) أي: إلى النبي ﷺ أو إلى الشرف المراد به النبي كناية. أبو طالب.

وأستعين الله في ألفية مقاصد النحو بها محوية^(١)

(وأستعين الله في) نظم أرجوزة^(٢) (ألفية) عدتها^(٣) ألف بيت، أو ألفان بناءً على

١. (واستعين) الواو حرف عطف، أستعين: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً. تقديره: أنا (الله) منصوب على التعظيم، والجملة من الفعل وفاعله وما يتعلق به من العمولات في محل نصب معطوفة على الجملة السابقة الواقعة مفعولاً به لـ «قال» (في ألفية) جار ومجرور متعلق بنصب «مقاصد» مبتدأ ومقاصد مضاف و (النحو) مضاف إليه (بها) جار ومجرور متعلق به «محوية» (محوية) خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر نعت أول «ألفية». شرح ابن عقيل: ج ١ ص ١٠٠.

٢. (قوله في نظم أرجوزة ألفية) انظر في اللغة: الجمع، وفي الاصطلاح: هو الكلام الموزون. وأرجوزة - بضم الهمزة - بحر من الشعر على ثلاث مستفعلات ولو تقريباً وكثيراً ما يطلق على ما على هذا البحر، وتقدير العالم المشار إلى أن الاستعانة متعلق بالحدث لا بالذات، وتقدير الأرجوزة لفوائد.

الأولى: الإشارة إلى أن الأرجوزة جزء من الألفية لا منها؛ لأن البسملة وفواتح المقاصد أيضاً منها.

الثانية: الإشارة إلى أن مجموع أبياتها رجز لا غير، وإلا فخرج في المستعان فيه.

الثالثة: الإشارة إلى أن تأنيث الألفية باعتبار كونها قبل العلمية نعتاً للأبوزة، والأصل مصنف ألفية أرجوزتها لكن الأظهر أن يكون تأنيثها باعتبار كونها وصفاً للرباعية، أو تأوها للنقل.

الرابعة: الإشارة إلى عدم اتحاد المنسوب والمنسوب إليه كما يتوهم ظاهراً؛ فإن الأول كل، والثاني جزؤه، ثم لما كان المقصود بالذات ههنا ذكر المتسعين عليه وهو لا يستعمل إلا بعلی، وحمل «في» على معنى «على» غير قياس فلا بد إما من القول بتضمين الاستعانة معنى ما يتعدى يفي، كالشروع كما اختاره بعض المركبين، أو جعل ما بعد «في» ظرفاً للاستعانة كما اختار الشارح حيث لم يتعرض للتضمين، ويراد بكلا النوعين ما قصد بالذات على سبيل الكناية، ومختار الشارح أظهر وأحسن ولهذا عدل إليه. أبو طالب.

٣. (قوله عدتها) أي: عدّة الأرجوزة، والعدّة جمع العدد، ويحتمل أن يكون مصدراً نوعياً أي:

أَنَّ كُلَّ شَطْرٍ بَيْتٌ. ^(١) ولا يقدح ذلك في النسبة كما قيل: لتساوي النسب إلى المفرد والمثنى، كما سيأتي (مقاصد النحوي) ^(٢) أي: مهماته ^(٣) والمراد به ^(٤)

→ نوع واحد من عدّها ألف وألفان. أبو طالب.

١. (قوله: كل شطر بيت) الشطر الجزء، والمراد به هنا: المصراع وهو المتبادر من جزء المنظوم هو الجزء الأولي له. أبو طالب.

٢. النحو في اللغة: هو القصد، وفي اصطلاحنا: عبارة عن العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب، أمسي أحكام الكلم في ذواتها أو فيما يعرض لها بالتركيب لتأدية أصل المعاني من الكيفية والتقدير والتأثير؛ ليتحرز بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم وفي الحذو عليه. شرح ألفية لابن الناطق عن ٣

٣. (قوله: أي: مهماته) لما كان المقاصد لكونه الجمع المضاف مفيداً لاحتواء الألفية جميع مقاصد النحو وهذا بديهي البطلان فلا بد من وقفه عن ظاهره إمّا بتقدير مضاف مفهوم من قول المصنّف في أواخر الكتاب نظماً على أن المهمات كما اختاره المركّب، أو بجعل المقاصد بمعنى المهمات التي هي مقاصد بها احتياج شديد واعتناء عظيم كما اختاره الشارح حيث فسرها بها لقلّة مؤنّتها بالنسبة إلى ما اختاره المركّب لما أشار الشارح بهذا التفسير إلى ذلك. أبو طالب.

٤. (قوله: والمراد به) هذا جواب عن سؤال مقدّر هو أنّ الألفية محتوية لمقاصد الصرف والنحو معاً فتخصيص احتوائها بالنحو فقط تخصيص بلا مخصّص، وحاصل الجواب أن ليس المراد بالنحو معناه المشهور بل المراد به المرادف لعلم العربية لكن في ضمن فرديه اللذين هما التصريف والنحو المشهور.

وقيل على السؤال والجواب معاً إنّ الألفية لم تحتو على مسائل التصريف إلّا مسائل عديدة فلا وجه للحكم باحتوائها أمّهات مسائله فسقط السؤال والجواب.

أقول: منشأ هذا الكلام توهم انحصار ما احتوته الألفية من مسائل الصرف فيما بعد قول المصنّف التصريف وليس كذلك، فإنّ مسائلها من باب النائب عن الفاعل إلى آخرها مسائل

المرادف لقولنا: «علم العربيّة» المطلق على ما يعرف به أواخر الكلم إعراباً وبناءً، وما يُعرف به ذواتها صحّة واعتلالاً، لا ما يقابل التصريف (بها) أي: فيها (محويّة) أي: مجموعة.

www.ketab.ir

→ نحو ممزوجة بمسائل الصرف، وليست أمّهات مسائل الصرف عرفاً إلا ما فيها.
وأما المراد بقوله: التصريف فهو الاشتقاق الذي هو جزء من علم التصريف لا نفس هذا العلم وكلّ ذلك ظاهر لمن له أدنى تصقّح في هذا الكتاب، فالحق ما أجاب به الشارح. أبوطالب.

تَقَرَّبَ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجِزٍ وَتَبَسَّطَ الْبَذَلُ بِوَعْدٍ مُنْجِزٍ^(١)

(تَقَرَّبَ) هَذِهِ الْأَلْفِيَّةُ^(٢) لِإِفْهَامِ الطَّالِبِينَ^(٣) (الْأَقْصَى) أَيِ: الْأَبْعَدَ مِنْ غَوَامِضِ الْمَسَائِلِ^(٤) فَيَصِيرُ وَاضِحاً (بِلَفْظٍ مُوجِزٍ)^(٥) قَلِيلِ الْحُرُوفِ، كَثِيرِ الْمَعْنَى^(٦) وَالْبَاءُ

١. (تَقَرَّبَ) فَعْلٌ مُضَارِعٌ وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ، وَ(الْأَقْصَى) بِمَعْنَى الْبَعِيدِ مَفْعُولُهُ عَلَى تَقْدِيرِ مَوْصُوفٍ وَ(بِلَفْظٍ) مُتَعَلِّقٌ بِتَقَرَّبَ، وَ(مُوجِزٍ) صِفَةٌ لِلْفَظِّ، وَالْمُوجِزُ الْمُخْتَصِرُ. وَالتَّقْدِيرُ: تَقَرَّبَ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُخْتَصِرٍ (وَتَبَسَّطَ) بِمَعْنَى تَوْسَعُ فَعْلٌ مُضَارِعٌ وَفَاعِلٌ، وَ(الْبَذَلُ) -بِسُكُونِ الذَّالِ- الْمَعْجَمَةُ -بِمَعْنَى الْعِلَاءِ مَفْعُولٌ تَبَسَّطَ، وَ(بِوَعْدٍ) مُتَعَلِّقٌ بِتَبَسَّطَ، وَ(مُنْجِزٍ) بِمَعْنَى سَرِيعٍ نَعْتٌ لَوَعْدٍ خَالِدٍ.

٢. (قَوْلُهُ: هَذِهِ الْأَلْفِيَّةُ) أَيِ: هَذِهِ الْفَتْحَةُ الْمَقْصُودَةُ أَبُو طَالِبٍ.

٣. (قَوْلُهُ: لِإِفْهَامِ الطَّالِبِينَ) الْإِلَاحُ لِلتَّحْقِيقِ أَوْ الْمَعْنَى «إِلَى» وَالْإِفْهَامُ عَلَى الْأَوَّلِ -بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ- مُصَدَّرٌ أَيِ: لِإِفْهَامِهِمْ وَالْإِيصَالُ إِلَى أَذْهَانِهِمْ، عَلَى الثَّانِي -بِفَتْحِهَا- جَمْعُ فِهْمٍ أَبُو طَالِبٍ.

٤. (قَوْلُهُ: مِنْ غَوَامِضِ الْمَسَائِلِ) لَفْظٌ «مِنْ» بَيَانِيَّةٌ، وَقَوْلُهُ: «فَيَصِيرُ» وَاضِحاً إِنْشَارَةً إِلَى أَنَّ التَّقْرِيبَ مَقْصُودٌ لِلْوُضُوحِ لَا فِي نَفْسِهِ أَبُو طَالِبٍ.

٥. (قَوْلُهُ: مُوجِزٍ) هُوَ يَفْتَحُ الْجِيمَ إِذْ كَسَرَهَا مُحْتَاجٌ إِلَى الْقَوْلِ بِالْبَدَلِ، وَحَمَلُ الْوَصْفِ عَلَى السَّبَبِيِّ الَّذِي هُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ أَبُو طَالِبٍ.

٦. (قَوْلُهُ: قَلِيلِ الْحُرُوفِ كَثِيرِ الْمَعْنَى) هَذَا إِنْشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُوجِزِ الْمُخْتَصِرِ، وَأَنَّهُ يَفْتَحُ الْجِيمَ لَا بِكَسْرِهَا، وَإِلَّا يَنْبَغِي أَنْ يَبَيِّنَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَذِّي لِمَا ذَكَرَ بِنَاءً، وَلَمْ يَقُلْ: قَلِيلِ الْأَلْفَاظِ مَعَ أَنَّ مُقَابِلَةَ اللَّفْظِ بِالْمَعْنَى أَظْهَرَ لِيَخْتَصَّ بِالْإِيْجَازِ الْكَامِلِ الَّذِي هُوَ مِنْ حَيْثُ الْحُرُوفِ الْهَجَائِيَّةُ وَالْكَلِمَاتُ الْمُجْمَلُ جَمِيعاً، ثُمَّ إِنْ أُرِيدَ بِالْإِيْجَازِ مَا يُقَابِلُ الْحَشْوِ وَالْتَّوِيلَ يَنْبَغِي أَنْ يَحْمَلَ الْبَاءُ فِي قَوْلِهِ: بِلَفْظٍ عَلَى السَّبَبِيَّةِ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ مَا يُقَابِلُ الْأَطْنِافَ وَالْمَسَاوَاتِ يَنْبَغِي أَنْ يَحْمَلَ عَلَى الْمَصَاحِبَةِ، وَالشَّارِحُ لَمَّا أَرَادَ بِهِ الْمَعْنَى الثَّانِي، وَحَمَلَهَا عَلَى الْمَعْنَى صَارَ الْمَقَامُ مَقَامٌ أَنْ يَسْتَلَّ عَنْ كَيْفِيَّةِ ذَلِكَ فَأَشَارَ إِلَى جَوَابِهِ بِقَوْلِهِ: «وَلَا بَدْعُ الْخ» يَعْنِي لَيْسَ كَوْنُ الْمُوجِزِ بِالْمَعْنَى الثَّانِي سَبَباً لِلْفَهْمِ أَمَّا بِدْعاً جَدِيداً وَإِنْ اشتهر أَنَّ الْمُوجِزَ بِهَذَا الْمَعْنَى مَانِعٌ لِلْفَهْمِ وَذَلِكَ

للسببية، ولا يدع في كون الإيجاز سبباً لسرعة الفهم^(١) كما في: «رأيت عبد الله^(٢)

→ لأن نسبة السببية إلى المطلب والمساوي ونسبة المنع إلى الموجز باعتبار ما هو الغالب فيهما وإلا فالسبب حسن التعبير وإن كان في ضمن الإيجاز، والمانع سوء التعبير وإن كان في ضمن مقابليه إلا أن وجود الأول في ضمن الأول أحسن وأغرب، ووجود الثاني في ضمن الثاني أقبح وأشنع، فعلى هذا تقدير قوله: بلفظ يحسن تعبير لفظ فأشار الشارح إلى هذا التفصيل بقوله: كما في رأيت. والإرادة من الإيجاز هذا المعنى وحمل الباء على معنى مع، كما قال ابن جماعة أيضاً يؤول إلى هذا إلا أن كون الباء للسببية أكثر من كونها بمعنى مع، ولهذا قدّمه الشارح.

أقول: ويحمل أن يكون الباء للتعدي بمعنى من، ولا يخفى عن حسن، فتدبر. أبو طالب.

١. (قوله: سبباً للفهم) لم يقل للسرعة كما هو مقتضى المتن، ولا للوضوح كما اقتضاه عبارة الشرح إشارة إلى أنهما مقصودان للفهم لا في أنفسهما، ولم يقل: بسرعة الفهم عنه إليها وللإستغناء بتصريحه بها بعيد هذا. أبو طالب.

٢. (قوله: كما في رأيت عبد الله) أي: كما يوجد الإيجاز للفهم أي: لسرعته في أكرمته في رأيت عبد الله وأكرمته ولفظ «دون» إما بمعنى الأقل أو بمعنى الغير. أي: المفاير لأجل الأقلية أو في موضع لا العاطفة، والفرق بين الثلاثة أن الثالث جاء صحيحاً على عدم كون وأكرمته عبد الله سبباً للفهم بخلاف الأولين. أما سببية الأول للفهم فبالسر، وأما عدم سببية الثاني للفهم فلأن لفظ عبد الله مشترك بين معناه الإضافي ومعانيه العلمية، فإذا تردد لم يعلم أن المراد بالثاني عين المراد بالأول شخصاً ونوعاً أم لا، وقيل: الأولى حمل الباء على معنى «مع» إذ لو حملت على السببية لزم عدم كون الثاني سبباً للفهم واللازم باطل فالملزوم مثله؛ أما بيان الملازمة فظاهر. وأما بطلان اللازم فلما نقل عن ابن هشام من أن المراد بالمكرّرين أمر واحد إذا لم يكونا نكرتين وهما فيما نحن فيه معرفتان.

أقول: فيه نظر من وجوه:

الأول منها: أن المراد بالفهم سرعته كما قلنا، وسيُصّرّح الشارح به.

الثاني: أن المتيقن من القاعدة من الاتحاد إنما هو في ذي اللام فقط.

وأكرمته» دون «أكرمتُ عبدَ الله». ويجوز أن تكون بمعنى «مع» قاله ابن جماعة. (وتبسط البذل) ^(١) بسكون الذال المعجمة، أي: العطاء ^(٢) (يوعِدُ منجز) أي: سريع الوفاء. والوعد في الخير، والإيعاد في الشر إذا لم تكن قرينة.

- الثالث: أنَّ القاعدة إنما يجري في المعرفة المكثرة، شأن المكرران تحت نوع واحد من أنواع التعريف وهنا داخلان تحت النوعين: الإضافة والعلمية.
- الرابع: أنَّ المفروض أنَّ اللفظ الموجز سبب للفهم لا أنَّ سبب الفهم من حصر به، ولفظ «دون» بمعنى لا العاطفة البتة لما عرفت، فالملازمة ممنوعة.
- الخامس: أنَّ الاعتراض على فرض ورود مناقشة في المثال وهي لا يقتضي المناقشة في الممثل له، ولا يبعد أن يكون قوله: الأولى دون الصواب إشارة إلى ذلك وفيه تأمل. أبوطالب.
١. (قوله: وتبسط البذل) شبه المصنّف ألفاظ الألفية بالشخص الواعد، والقاري بالموعود به ومقاصد الكتاب بالعطاء، ودلالة ألفاظها على مقاصدها بالبذل، واستعداد تلك الألفاظ لأفهام المقاصد بالوعد، وقرب ذلك الاستعداد من الفعل بالإيجاز وسهولة أفهامها لها بالبسط، ويمكن أن يحتمل تشبيهاته على غير ذلك فتدبر. أبوطالب.
٢. (قوله: أي: العطاء) إشارة إلى أنَّ المراد بالبذل ما يبذل به، لأنَّه القابل للبسط. أبوطالب.

وتقتضي رضاً بغير سُخْط فائقة ألفية ابن معطي^(١)

(وتقتضي) بحسن الوجازة^(٢) المقتضية لسرعة الفهم (رضاً) من قارئها^(٣) بأن لا يعترض عليها^(٤) (بغير سُخْط)^(٥) يشوبه^(٦) (فائقة ألفية) الإمام أبي زكريا يحيى (ابن معط) بن عبد النور الزواوي^(٧) الحنفي.

١. (وتقتضي) بمعنى تطلب، فعل وفاعل، و(رضاً) - بكسر الراء - مفعول تقتضي، وهو مصدر رضي على غير قياس، والقياس بفتح الراء (بغير) متعلق بمحذوف نعت لرضي، لامتعلق بمقتضي و(سُخْط) - بحم السين وسكون الخاء - مضاف إليه، والقياس فتحهما. والتقدير: تقتضي رضا كائناً بغير سُخْط، أي: خالصة و(فائقة) حال من ألفية أو من ضمير تقتضي والضمائر المستترة في تقرب وتبسط وفائقة - من ألفية من قوله: واستعين الله في ألفية وفائقة اسم فاعل والضمير المستتر فيه فاعله، و(ألفية) مفعول تفتق مائماً عملت لاعتمادها على صاحب الحال وكونها بمعنى الحال أو الاستقبال، و(ابن) مضاف إليه بالنسبة إلى ألفية ومضاف أيضاً بالنسبة إلى معطي. خالد.

٢. (قوله: بحسن الوجازة) هذا تصريح بأن بحسب الفهم حسن وجازة اللفظ المعبر عنه بحسن التعبير؛ وأن المراد بالفهم سرعته، كما ذكرنا. وتعبير بالوجازة دون الإيجاز دليل آخر على أن الموجز بفتح الجيم لا بكسرهما. أبو طالب.

٣. (قوله: من قارئها) أي: رضي ناشئاً من قارئها ويحتمل أن يكون متعلقاً بقول المصنف تقتضي. أبو طالب.

٤. (قوله: بأن لا يعترض عليها) قيل: هو متعلق بتقتضي، و«الباء» للسببية.

أقول: الأولى أن يكون متعلقاً بمقدّر بياناً لقوله: رضي، و«الباء» للبيان، والباء البيانية ما يدخل على المصدر؛ لتبين مصدر آخر سواء كان مصدراً تحقيقاً أو تأويلاً مثبتاً أو منفياً. أبو طالب.

٥. (قوله: بغير سُخْط) هذا بيان للرضا وتخصيص له بالرضا الدائم. أبو طالب.

٦. (قوله: يشوبه) لما كان قوله: «سُخْط» نكرة في سياق النفي مفيدة للعموم وهو غير مقصود

خصّصه بالسُخْط المشوب بالرضى عن الألفية وهو السُخْط عن الألفية، فإن السُخْط عن غيرها لا يشوب الرضا عنها كما يحكم بها الذوق السليم. أبو طالب.

٧. (قوله: زواوي) منسوب إلى زواوة وهي بلدة من بلدان المغرب. أبو طالب.

وهو بسبق حائز تفضيلاً مستوجب ثنائي الجميلاً^(١)
والله يقضي بهباتٍ وافرة لي وله في درجات الآخرة^(٢)

(و) لكن (هو^(٣) بسبق) أي: بسبب سبقيه^(٤) إلى وضع كتابه وتقديم عصره
(حائز) أي: جامع (تفضيلاً)^(٥) لتفضيل السابق شرعاً^(٦) وعرفاً^(٧) وهو

١. (وهو) مبتدأ، يرجع إلى ابن معط، و(سبق) متعلق بحائز، والباء للسببية، و(حائز) - بالحاء المهملة والزاي - خبر المبتدأ، وفاعله مستتر فيه، و(تفضيلاً) مفعوله على تقدير مضاف إليه. والتقدير: وهو بسبق حائز تفضيلاً من إقامة السبب مقام المسبب؛ إذ الحائز للشيء هو الذي يضعه إلى نفسه، و(مستوجب) خبر بعد خبر، فاعله مستتر فيه، و(ثنائي) مفعول مستوجب ومضاف إليه و(الجميلاً) نعت لثنائي، والالاءية للإطلاق. خالد.

٢. (والله) مبتدأ، وجمله (يقضي) بمعنى يحكم خبره، و(بهبات) متعلق بـ «يقضي»، و(وافره) نعت لهبات، ولم يقل وافرات المطابق لهبات؛ لا جمع السلامة من جموع القلة عند سيبويه وأتباعه (لي وله في درجات) متعلقات بـ «يقضي»، و(الآخرة) مضاف إليه. خالد.

٣. (قوله: ولكن هو) قدر لفظ لكن للإشارة إلى أن هذا الكلام من المصنف استدراك لما يتوهم من الحكم بكون ألفية فائقة ألفية ابن معط أن نفسه أيضاً تفوق من ابن معط. أبو طالب.

٤. (قوله: أي: بسبب سبقه) إشار بذلك إلى أن جمع ابن معط للتفضيل بالنسبة إلى المصنف ومن في عصره ليس لأمر واحد بل للأمرين. أبو طالب.

٥. (قوله: تفضيلاً) أي: زيادة على أهل عصرنا ولم يحمله على أن أصله مضاف إلى الياء كما فعله المركب لاشتماله على التكليف، وفيه احتمالات شتى لا يحتاج تصحيحها إلى تكلفات باردة وتعتفات ركيكة، ولهذا تركنا ذكرها. أبو طالب.

٦. (قوله: شرعاً) لما روي عن النبي ﷺ «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم» القرن - بفتح القاف وسكون الراء - أهل زمان واحد، ووجه تلك الخيرية القرب من التنازع الموجب لسهولة الدين وسرعة ترفي المترفين إلى مدارج الحق واليقين. أبو طالب.

٧. (قوله: وعرفاً) لما ترى من تعظيم أصاغر أهل العرف لأكابرهم وشبابهم لشييوخهم

أيضاً^(١) (مستوجب ثنائي الجميلاً) عليه؛ لاتتفاعي^(٢) بما ألفه واقتدائي به.
(والله يقضي بهيات) أي: عطايا^(٣) من فضله^(٤) (وافرة) أي: زائدة^(٥)
والجملة خبرية^(٦) أريد بها الدعاء، أي: اللهم أقضِ بذلك (لي) قدّم نفسه

→ ومتأخّرهم لمتقدّمهم ودلالة كل من ذينك الدليلين الشرعي والعرفي وعلى سببية تقدّم
العصم للأفضلية أظهر من سبق الكتاب.

أقول: واضيل السابق عقلاً لأنّ العلم والكمال يتعدّى من الأسبق إلى اللاحق، والعلة من
حيث هي علة أشرف من المعلول من حيث هو معلول، وفي تفاضيل الثلاثة فرق يظهر
بالتأمل. أ. طالب

١. (قوله: وهو أيضاً).

أقول: تقدير المبتدأ إشارة إلى أنّ من عطف الجملة على الجملة السابقة لا من عطف المفرد
على المفرد، لأنّ الثاني يستلزم إخباراً بقوله: سبق في الفقرة الثانية والمقصود خلافه لما
سيذكره الشارح من التعليل، وأيضاً إنّ الجمليتين في مقام المدح أولى من إتيان الجملة
الواحدة وإن اتحدت معهما في المثال، وتقدير لفظ لفظ أيضاً لاشتراك الثانية مع الأولى في
المبتدأ أبوطالب.

٢. (قوله: لاتتفاعي بما ألفه واقتدائي به) أي: اقتدائي به في نظام مسائل النحو فإنّه اخترعته لا
المصنّف، والعلة الثانية نعمة ناشئة من الأولى. أبوطالب.

٣. (قوله: أي: عطايا) إشارة إلى أنّ الهبات بمعنى الموهبات. أبوطالب.

٤. (قوله: من فضله) أي: لا بحسب استحقاتنا. أبوطالب.

٥. (قوله: أي: زائدة) الوفور الكثرة مطلقاً، والزيادة هي الكثرة الإضافية، فتفسير الوافرة بالزائدة
يوهم إثبات أنّهما استحقاق الهبات لكنّ المطلوب أزيد من الاستحقاق وهو غير ملائم للنفس
للهم إلا أن يقال: المعنى ان زائدة على ما قد أعطانا إلى الآن أو في الدنيا. أبوطالب.

٦. (قوله: والجملة خبرية) إيرادها خبرية ليس للضرورة لإمكان أن يقول: بدله؛ واقض الهي بل
لقصد الحياء والتعظيم، وللإشارة إلى حسن الظن به تعالى حيث حكم بوقوعه جزماً، وللموافقة
مع الجمل السابقة لفظاً. أبوطالب.

لحديث أبي داود: «كان رسول الله ﷺ إذا دعا بدأ بنفسه»^(٢) (وله في درجات الآخرة) أي: مراتبها العلية^(٣).

١. (قوله: لحديث أبي داود) فيه أن ذلك من خصائص النبي ﷺ لكونه أشرف المخلوق، والواسطة للإفاضة عليهم فلا وجه لتقليله في ذلك. أبوطالب.
٢. سنن أبي داود: ج ٤ ص ١٧١١ ح ٣٩٨٤ سنن الترمذي: ج ٥ ص ٢٤٩ ح ٣٣٩٦ باب ١٠ وكنز العمال: ج ٧ ص ٧٢ ح ١٨٠١٣
٣. (قوله: أي: في مراتبها العلية) - بكسر الأوّل وتشديد الثاني - أو - بفتحها وتخفيفه - وعلى الأوّل تاؤه للمبالغة، وعلى الثاني للتأنيث، وهذا لتخصيص الدرجات. وأما كونه إشارة إلى أن الآخرة بمعنى المتأخرة، والإضافة من إضافة الموصوف إلى الصفة، فلا يخلو عن بعد في المشار إليه. أبوطالب.

فهرس الموضوعات

٥	مقدمه التحقيق
٧	ترجمة السيوط
١٠	مقدمة
٣٩	شرح الكلام وما يتألف منه
٦٩	المعرب والمبني
١٥٩	النكرة والمعرفة
١٦٥	الضمير
٢٠٥	العلم
٢٢٣	اسم الإشارة
٢٣١	الموصول
٢٦٥	المعرف بأداة التعريف
٢٧٧	المبتدأ والخبر
٣٣١	كان وأخواتها
٣٥٣	ما ولا ولات وإن المشبهات بليس
٣٦٥	أفعال المقاربة

٣٧٥	إِنَّ وأخواتها
٤٠٣	لَا التي لنفي الجنس
٤٢١	ظَنَّ وأخواتها
٤٤٣	أَعْلَمَ وأرى
٤٥١	الفاعل
٤٦٩	النائب عن الفاعل
٤٨٥	اشتغال العامل عن المعمول
٥٠١	تَعَدَّى الفعل ولزومه
٥١١	رُتِبَ المفعول
٥١٧	التنازع في العمل
٥٢٧	المفعول المطلق
٥٣٩	المفعول له
٥٤٣	المفعول فيه
٥٥١	المفعول معه
٥٥٧	الاستثناء
٥٧٥	الحال
٦٠٣	التمييز
٦١١	حروف الجرّ